

الاستخدام السياسي للدين

الكاتب



عبدالحسين شعبان

مثلما في الماضي، ففي الحاضر أيضاً ما يزال العالم يدفع أثمناً باهظة، بسبب الاستخدام السياسي للدين، حيث استُعمل كذريعة أو حجة لاندلاع أكثر الحروب والنزاعات دموية بين الشعوب من جهة وبين جماعات دينية وطائفية مختلفة أيضاً من جهة أخرى، وكان له تأثير سلبي خطير، فأزهقت بسببه وما تزال تُزهق أرواح ملايين البشر، وتهدر أموال طائلة، وتُستنزف جهود عظيمة، لا على التنمية والتقدم والصحة والتعليم وتحسين نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي، بل على إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة، وتغذية بؤر التوتر بروح الكراهية والعداوة والحقد والانتقام والثأر ولمعالجة هذه الظاهرة، فإن الأمر لا يحتاج إلى إطفاء الحروب والنزاعات فحسب، بل البحث عن السبل الكفيلة لمعالجة جذورها، وتهيئة مستلزمات الوقاية منها، فضلاً عن حماية ضحاياها مادياً ومعنوياً ونفسياً.

وحين انطلقت مبادرة عالمية لحظر الاستخدام السياسي للدين، وتوجت الجهود لعقد مؤتمر دولي في الرباط - المغرب (2022)، تبنى مشروع المبادرة، كيما يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسبق لعدد من الشخصيات الفكرية والثقافية والبرلمانية أن وقّعت عليه مثل نعوم تشومسكي وأدونيس واللورد جيفري آرثرش وماري كيلي وعشرات الشخصيات الوازنة على المستوى الدولي.

وخلال الأسابيع المنصرمة حققت المبادرة نجاحاً جديداً، حين أُدرجت على جدول عمل مجلس أوروبا، وحظيت بتأييد 40 عضواً من 19 دولة، بينهم شخصيات اشتراكية ديمقراطية ومن مجموعات الخضر، وأعضاء من ألمانيا وإسبانيا واليونان والنرويج وسويسرا وغيرها. أما حيثيات الفكرة وأسبابها الموجبة، حسب لغة القانون، فإنها تقوم على أن الاضطهاد الديني هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً في العالم، وأن عدد ضحاياه يتجاوز أية إحصاءات، ولا يقتصر على النساء والأطفال و«الأقليات الدينية» فحسب، بل يشمل قطاعات كبيرة من الأغلبية أيضاً في العديد من

إن المبادرة لإقرار معاهدة دولية لحظر التوظيف السياسي للدين، هي توجه جديد لوضع قواعد قانونية دولية جديدة وواضحة ومحددة، في إطار القانون الدولي، ووفقاً لمبادئ المساواة، التي هي ركن أساس من أركان المواطنة في الدولة العصرية، وهو ما ينبغي أن تأخذ به التشريعات والقوانين الوطنية لمنع التمييز على أساس ديني، أو تقييد حق الاعتقاد والعبادة وممارسة الطقوس والشعائر الدينية بحرية.

لذلك سيكون إبرام المعاهدة نقطة انطلاق جديدة لتعزيز السلم العالمي من جهة، والتعايش السلمي المجتمعي من جهة أخرى في أي بلد متعدد الأديان، وسيكون عائقاً جدياً أمام القوى المتعصبة والمتطرفة استخدام الدين لأغراض سياسية أنانية ضيقة، بعيداً عن قيم التسامح واللاعنف والإخاء والمحبة والمشاركة الإنسانية.

ولا ينحصر الاستخدام السياسي للدين على مجتمعاتنا العربية والإسلامية فحسب، بل إن مجتمعات متقدمة ظلت هي الأخرى تمارسه عملياً، حتى وإن كانت تحرّمه قانونياً، ولعلّ الكثير من المجتمعات الغربية تشهد اليوم هجمات ضدّ اللاجئين والأجانب والمجموعات الثقافية الأخرى، لاسيّما في ظلّ صعود نخب شعبوية متطرفة وعنصرية، وأحياناً تحت زعم الحفاظ على الهوية والثقافة الموحدة، يتمّ التجاوز على الخصوصيات والهويّات الفرعية، بل يتمّ الاستخفاف بها والتنكّر لها، وأقرب مثال على ذلك أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب، اتخذت قراراً بمنع رعايا دول محدّدة من الدخول إليها، وهي ذات أغلبية إسلامية، مثلما تتخذ اليوم بعض الإجراءات القمعية بخصوص بعض أعمال التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني وسكان غزّة في العديد من البلدان الغربية بحجّة العداء للسامية.

ولا يقتصر تكفير تلك الحركات الإرهابية والمتطرفة على أتباع الأديان الأخرى، بل إنها تقوم بتكفير كلّ من يعارض تعليماتها ولا يؤمن بأطروحاتها، حتى وإن كان من ذات الدين والطائفة، ملتجئة إلى التأييم والتحريم والتجريم، واضعةً من نفسها قاضياً وسلطة تنفيذية خارج نطاق القانون والدولة، بما يسيء للدين ذاته، ولاسيّما في إفساد العلاقة بين الشعوب والأمم على المستوى الخارجي، وفي تفجير الصراعات والفوضى والحروب الأهلية بين المجموعات الثقافية. وأتباع المذاهب المختلفة على المستوى الداخلي.

drhussainshaban21@gmail.com